2020

تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الثاني 2020م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية

مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority

جدول المحتويات

الجزء	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	3
أولًا : السياسة النقدية	4
1-1 معدل العائد والاحتياطي القانوني	4
1-2 أسعار الفائدة	4
ثانيًا : التطورات النقدية	4
2-1 عرض النقود	4
2-2 القاعدة النقدية	5
ثالثًا : تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي	5
3-1 الأصول الاحتياطية	6
رابعًا : تطورات النشاط المصرفي	6
4-1 الودائع المصرفية	6
4-2 موجودات ومطلوبات المصارف التجارية	6
4-3 الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية	6
4-4 مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام	7
4-5 الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية	9
4-6 مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي	9
خامسًا : القطاع الخارجي	10
سادسًا : تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي	11
سابعًا : تطورات سوق الأسهم المحلية	12
ثامنًا : صناديق الاستثمار	12
تاسعًا : التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني 2020م	13
عاشرًا : الإجراءات والتطورات التنظيمية لمواجهة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)	14

الملخص التنفيذي

قررت مؤسسة النقد خلال الربع الثاني من عام 2020م الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند 0.50 في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) من عند 1.0 في المئة. واستقرت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة. كما استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار 3.0 مليار ريال خلال الربع الثاني من عام 2020م. وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثاني من عام 2020م ليصل إلى 1.1279 في المئة.

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثاني من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 2.1 في المئة، وارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام 2020م بنسبة بلغت نحو 4.0 في المئة مقارنةً بالربع السابق. وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات الأجنبية خلال الربع الثاني من عام 2020م انخفاضًا ليبلغ 1,670.8 مليار ريال، وسجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثاني من عام 2020م انخفاضًا ليبلغ 1,677.9 مليار ريال.

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 1.8 في المئة مقارنةً بالربع السابق، ليبلغ نحو 1,843.0 مليار ريال. وبلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام 2020م حوالي 2,839.3 مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة 4.2 في المئة. وارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الثاني من عام 2020م بنسبة بلغت نحو 2.9 في المئة لتبلغ 2,162.4 مليار ريال.

وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الأول من عام 2020م مقداره 10.7 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 51.9 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م.

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 19.8 في المئة (3,031.2 مليار ريال) مقارنةً بالربع السابق، لتبلغ 12,280.4 مليار ريال، وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام 2020م ما يقارب 344.5 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها 134.4 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى.

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 11.0 في المئة ليبلغ 7,224 نقطة. وارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الأول من عام 2020م بنسبة 9.2 في المئة (14.8 مليار ريال) ليبلغ 174.7 مليار ريال.

أولًا: السياسة النقدية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي، وفي ضوء التطورات المصاحبة لجائحة كوفيد-19 وانطلاقًا من دور المؤسسة في تفعيل السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، قررت مؤسسة النقد العربي السعودي ضخ مبلغ خمسين مليار ريال لتعزيز السيولة في القطاع المصرفي وتمكينه من الاستمرار في دوره في تقديم التسهيلات الائتمانية لعملائه كافة من القطاع الخاص، كذلك قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتفعيل عمليات السوق المفتوحة كأداة مكملةٍ لإصدارات أذونات ساما الحالية، وذلك لتعزيز إدارة مستويات السيولة في النظام المصرفي على المدى القصير.

1-1 معدل العائد والاحتياطي القانوني

قررت المؤسسة خلال الربع الثاني من عام 2020م الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند 0.50 في المئة، وكذلك قررت الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند 1.0 في المئة، ويأتي ذلك استمرارًا لنهج المؤسسة في الحفاظ على الاستقرار النقدي.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو723.2 مليون ريال خلال الربع الثاني من عام 2020م مقابل 356.1 مليون ريال في الربع الاول من عام 2020م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس نحو 55.4 مليار ريال للربع الثاني من عام 2020م مقارنة بنحو 68.5 مليار ريال في الربع الأول من عام 2020م.

وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة.

1-2 أسعار الفائدة

استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار 3.0 مليار ريال خلال الربع الثاني من عام 2020م. وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثاني من عام 2020م ليصل إلى1.1279 في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال (SAIBOR) والدولار (LIBOR) لفترة ثلاثة أشهر خلال الربع الثاني من عام 2020م نحو 52 نقطة أساس لصالح الريال، مقارنة بنحو 34 نقطة أساس في الربع الأول من عام 2020م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ 3.75 ريال.

ثانيًا: التطورات النقدية

1-2 عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثاني من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 2.1 في المئة (42.5 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,051.6 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 1.2 في المئة (23.9 مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.0 في المئة (169.3 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 1).

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن3) خلال الربع الثاني من عام 2020م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) بنسبة بلغت نحو 4.4 في المئة (60.1 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1,425.2 مليار ريال مشكلةً ما نسبته 69.5 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3)، مقارنةً بارتفاع نسبته 6.0 في

المئة (76.8 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 12.8 في المئة (162.1 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما عرض النقود (ن2) فقد سجل خلال الربع الثاني من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 2.4 في المئة (43.3 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,868.7 مليار ريال مشكلةً ما نسبته 91.1 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) مقارنة بارتفاع نسبته 2.0 في المئة (35.4 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.9 في المئة (168.4 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

2-2 القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 4.0 في المئة (13.6 مليار ريال) لتبلغ 354.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.9 في المئة (16.0 مليار ريال) في الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.7 في المئة (28.3 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية، يلاحظ أن الودائع لدى المؤسسة في الربع الثاني من عام 2020م ارتفعت بنسبة 5.0 في المئة (5.4 مليار ريال) لتبلغ نحو 113.4 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 1.7 في المئة (1.8 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 11.1 في المئة (11.4 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. بينما سجل النقد في الصندوق انخفاضًا نسبته 5.6 في المئة (1.9 مليار ريال) ليبلغ نحو 32.2 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 16.5 في المئة (4.8 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته 2.5 في المئة (0.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في المقابل، ارتفع النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 5.1 في المئة (10.0 مليار ريال) ليبلغ نحو 208.6 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 5.0 في المئة (9.4 مليار ريال) في الربع السابق. وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.3 في المئة (17.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

ثالثًا: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات الأجنبية خلال الربع الثاني من عام 2020م انخفاضًا ليبلغ نحو 1,670.8 مليار ريال. كما سجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الثاني من عام 2020م انخفاضًا

رسم بياني رقم 1: عرض النقود

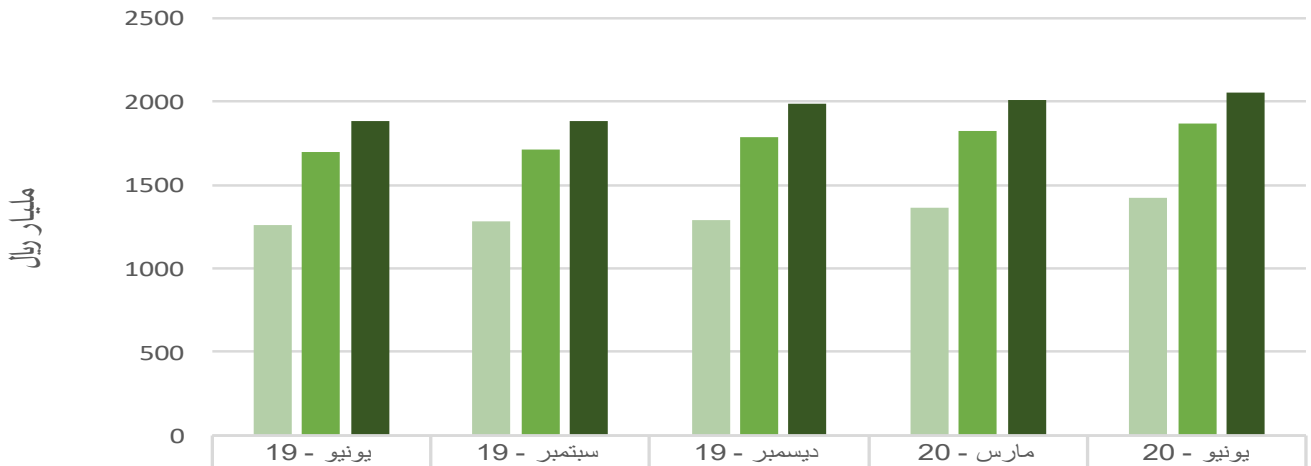

	يونيو - 19	سبتمبر - 19	ديسمبر - 19	مارس - 20	يونيو - 20
عرض النقود ن1	1263.1	1281.2	1288.3	1365.1	1425.2
عرض النقود ن2	1700.3	1711.5	1790.0	1825.4	1868.7
عرض النقود ن3	1882.3	1887.5	1985.1	2009.0	2051.6

ليبلغ نحو 1,661.1 مليـار ريـال.

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خـلال الربع الثاني من عـام 2020م انخفاضًا نسبته 21.2 فـي المئـة ليبلغ نحو 9.6 مليـار ريـال، مقارنـةً بانخفاض نسبتـــه 5.2 في المئــة خلال الربع السابق، كما سـجل انخفاضًا سنويًا نسبته 12.8 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

3-1 الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خـلال الربع الثاني من عـام 2020م انخفاضًا ليبلغ 1,677.9 مليار ريال. وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خـلال الربع الثاني مـن عــام 2020م مقارنـةً بالربع السابق، ارتفع وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ليبلغ نحو 12.0 مليار ريـال، في حين انخفضت الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج لتبلغ 1,031.7 مليار ريال وانخفض رصيد حقوق السحب الخاصة ليبلغ 30.0 مليار ريال، كما انخفض النقد الأجنبي والودائع في الخـارج لتبلغ 602.6 مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند 1.6 مليار ريال.

رابعًا: تطورات النشاط المصرفي

4-1 الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عــام 2020م ارتفاعًا نسبته 1.8 في المئـة (32.5 مليار ريـال) ليبلغ نحو 1,843.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 0.8 في المئة (14.5 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.0 في المئة (151.5 مليار ريال) مقارنـةً بـالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثاني من عــام 2020م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة 4.3 في المئة (50.1 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,216.6 مليار ريـال، مقارنة بارتفاع نسبته 6.1 في المئة (67.4 مليار ريـال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع تحت الطلب ارتفاعًا سنويًا نسبته 13.5 في المئــة (144.3 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في المقابل، انخفضت الودائـــع الزمنية والادخارية بنسبة 3.7 في المئة (16.8 مليار ريـال) لتبلغ 443.5 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 8.2 في المئة (41.4 مليار ريـال) خلال الربع السابق، في حين حققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.4 في المئة (6.3 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الـودائع الأخرى شبه النقدية انخفاضًا بنسبة 0.4 في المئة (0.8 مليار ريال) لتبلغ 182.8 مـليـــار ريـــال مقارنـــة بانخفاض نسبتـه 5.9 فـي المئـــــة (11.5 مليار ريـال) خلال الربع السابق، فيما حققت ارتفاعًا سنويًا نسبتـه 0.5 في المئـة (0.9 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسـم بياني رقم 2).

4-2 موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام 2020م حوالي 2,839.3 مليـار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة 4.2 في المئـة (114.9 مليار ريال)، مقابل ارتفاع نسبته 3.5 في المئـــة (93.3 مليار ريـال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 15.0 في المئة (369.7 مليار ريال).

4-3 الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام 2020م ارتفاعًا نـسبتـه 8.8 فـي المئة (22.7 مليار ريال) لتبلغ حوالي 279.7 مليار ريـال، مقارنـة بارتفاع نسبته 5.5 في المئة (13.4 مليار ريـال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعاً سنويًا نسبته 25.6 في المئـة (57.1 مليار ريـال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وشكلت الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام 2020م ما نسبته 9.9 في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته 9.4 في المئـــة في نـهاية

الربع السابق. في حين سجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام 2020م انخفاضًا نسبته 5.3 في المئة (9.9 مليار ريال) لتبلغ حوالي 175.6 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 7.1 في المئة (12.3 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت ارتفاعاً سنويًا نسبته 29.6 في المئة (40.1 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، مشكلةً بذلك ما نسبته 6.2 في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته 6.8 في المئة في نهاية الربع السابق. وبذلك، ارتفع صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 45.6 في المئة (32.6 مليار ريال) ليبلغ 104.2 مليار ريال مقارنةً بارتفاع نسبته 1.5 في المئة (1.1 مليار ريال) خلال الربع السابق. وشهد صافي الأصول الأجنبية للمصارف ارتفاعًا سنويًا نسبته 19.5 في المئة (17.0 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 3).

4-4 مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 2.9 في المئة (61.6 مليار ريال) لتبلغ 2,162.4 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 5.5 في المئة (109.1 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا بنسبة 14.8 في المئة (278.0 مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام من إجمالي الودائع المصرفية إلى 117.3 في المئة مقارنة بنسبة 116.0 في المئة في نهاية الربع السابق.

4-4-1 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 2.4 في المئة (38.5 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,671.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.6 في المئة (86.9 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 13.2 في المئة (194.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما ارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام 2020م إلى 90.7 في المئة، مقارنة بنسبة 90.2 في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم 4).

رسم بياني رقم 2: الودائع المصرفية حسب النوع

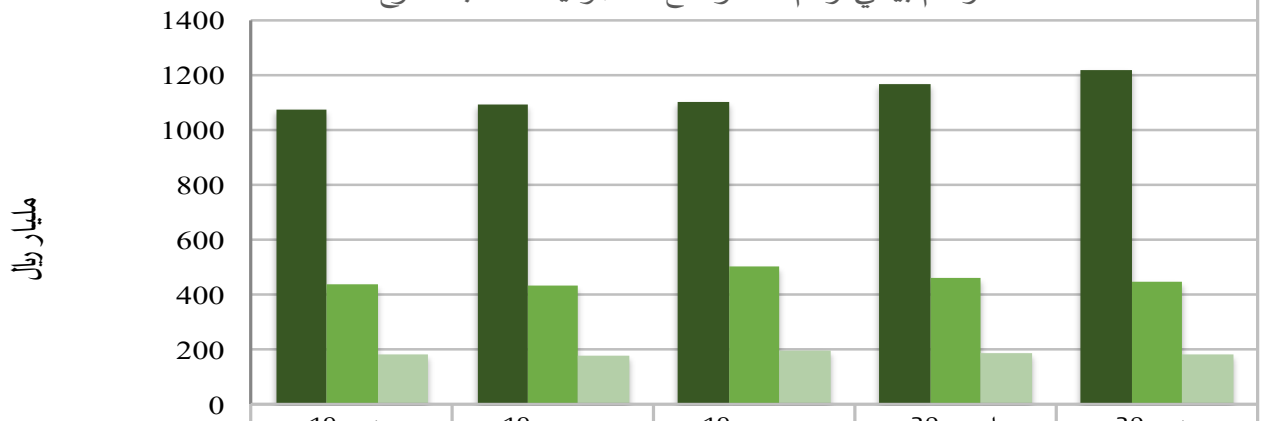

	يونيو-19	سبتمبر-19	ديسمبر-19	مارس-20	يونيو-20
الودائع تحت الطلب	1072.3	1093.0	1099.2	1166.5	1216.6
الودائع الزمنية والإدخارية	437.2	430.4	501.7	460.3	443.5
الودائع الأخرى شبه النقدية	182.0	175.9	195.2	183.7	182.8

4-4-2 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 4.9 في المئة (23.0 مليار ريال) لتبلغ حوالي 490.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.0 في المئة (22.2 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 20.4 في المئة (83.2 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثاني من عام 2020م إلى حوالي 26.6 في المئة مقارنة بنسبة 25.8 في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم 4).

4-4-3 مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

بتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من عام 2020م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك على أساس ربعي بنسبة 6.2 في المئة (1.0 مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة 7.7 في المئة (21.8 مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة 1.2 في المئة (1.2 مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة 2.5 في المئة (2.2 مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة 11.9 في المئة (2.5 مليار ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة 3.5 في المئة (25.7 مليار ريال)، وللقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة 4.9 في المئة (2.9 مليار ريال). في حين انخفض الائتمان الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة 7.5 في المئة (5.3 مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 3.6 في المئة (6.1 مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة 7.9 في المئة (4.2 مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة 7.8 في المئة (3.4 مليار ريال).

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الثاني من عام 2020م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعًا نسبته 3.1 في المئة (21.6 مليار ريال) ليبلغ نحو 712.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 8.8 في المئة (55.8 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعًا نسبته 3.1 في المئة (21.8 مليار ريال) ليبلغ 716.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 1.7 في المئة (11.7 مليار ريال) خلال الربع السابق، بينما شهد الائتمان المصرفي متوسط الأجل انخفاضًا

رسم بياني رقم 3: الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

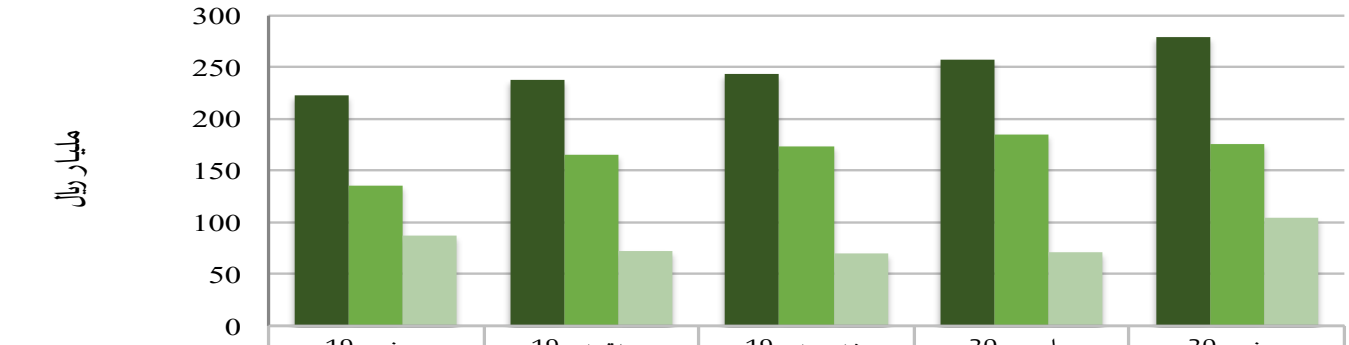

	يونيو-19	سبتمبر-19	ديسمبر-19	مارس-20	يونيو-20
الأصول الأجنبية	222.7	237.8	243.6	257.0	279.7
المطلوبات الأجنبية	135.5	165.2	173.2	185.5	175.6
صافي الأصول الأجنبية	87.1	72.6	70.5	71.6	104.2

نسبته 2.0 في المئة (4.9 مليار ريال) ليبلغ 243.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.8 في المئة (13.6 مليار ريال) في الربع السابق.

4-5 الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

ارتفع رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 2.2 في المئة (8.3 مليار ريال) ليبلغ حوالي 379.4 مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته 8.2 في المئة (28.1 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 5.9 في المئة (21.0 مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثاني من عام 2020م إلى 20.6 في المئة مقارنة بما نسبته 20.5 في المئة في الربع السابق. وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثاني من عام 2020م حوالي 8.8 مليار ريال مقارنة بنحو 13.3 مليار ريال في الربع السابق، أي بانخفاض نسبته 33.9 في المئة (4.5 مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته 13.0 في المئة (1.5 مليار ريال) خلال الربع السابق.

وانخفض عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ 2,064 فرعًا في نهاية الربع الثاني من عام 2020م، أي بانخفاض قدره سبعة فروع مقارنة بالربع السابق، بينما ارتفع عدد الفروع بمقدار فرعين مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

4-6 مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

4-6-1 مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 15.2 في المئة (135.5 مليار ريال) ليبلغ حوالي 756.8 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 3.5 في المئة (32.0 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته 10.6 في المئة (89.4 مليار ريال). وبمقارنة إجمالي المشتريات من المصارف المحلية بالربع السابق يلاحظ انخفاضه بنسبة 12.4 في المئة (16.9 مليار ريال)، وكذلك انخفضت المشتريات من مؤسسة النقد بنسبة 3.8 في المئة (7.5 مليار ريال). وانخفضت المشتريات من المصارف الخارجية بنسبة 24.3 في المئة

رسم بياني رقم 4: مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

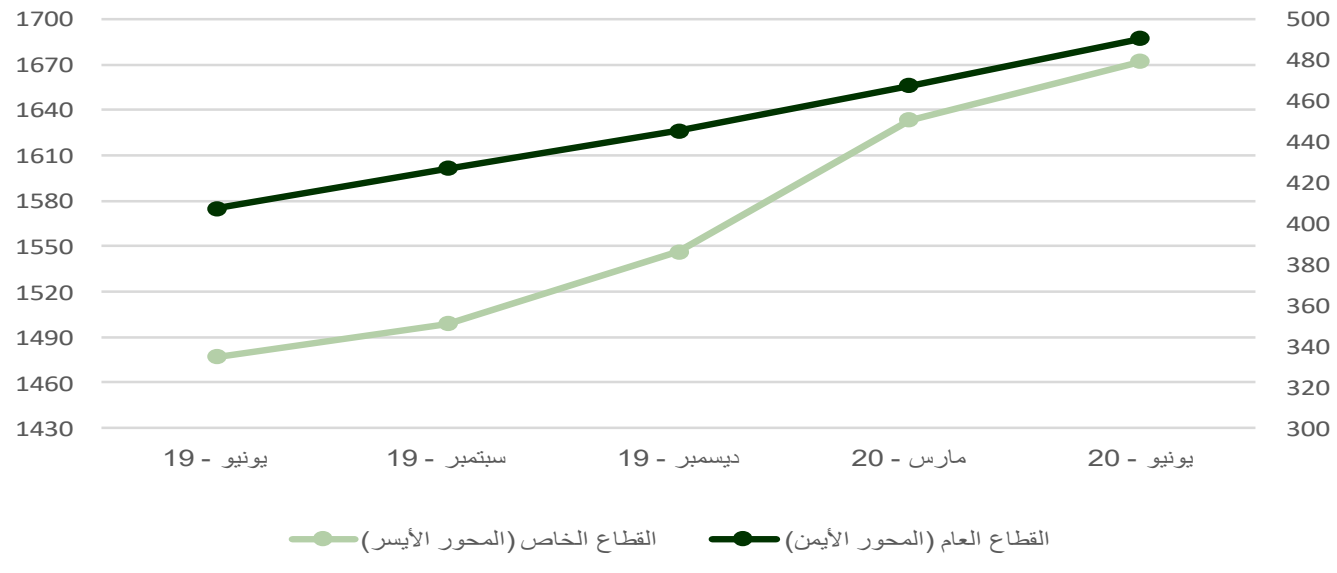

(104.2 مليار ريال)، وانخفضت المشتريات من العملاء بنسبة 9.3 في المئة (11.1 مليار ريال). في حين ارتفعت المشتريات من مصادر أخرى بنسبة 45.7 في المئة (4.3 مليار ريال) (رسم بياني رقم 5).

4-6-2 مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 16.0 في المئة (128.0 مليار ريال) ليبلغ نحو 673.7 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 7.2 في المئة (61.9 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات انخفاضًا سنويًا نسبته 12.2 في المئة (93.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ انخفاض المبيعات لمؤسسة النقد بنسبة 62.9 في المئة (3.0 مليار ريال)، والمبيعات لمصارف خارج المملكة بنسبة 28.3 في المئة (96.5 مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة 5.6 في المئة (14.6 مليار ريال)، والمبيعات للمصارف المحلية بنسبة 5.2 في المئة (5.5 مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض محددة (السفر إلى الخارج، التحويلات الشخصية، مقاولون أجانب، وتمويل الواردات والاستثمارات الخارجية) بنسبة 11.1 في المئة (10.1 مليار ريال). في حين ارتفعت المبيعات لجهات حكومية بنسبة 437.0 في المئة (1.6 مليار ريال)، والمبيعات للوزارات والبلديات بنسبة 161.1 في المئة (48.0 مليون ريال) (رسم بياني رقم 5).

خامسًا: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

انخفضت قيمة الصادرات في الربع الاول من عام 2020م بنسبة 20.6 في المئة لتبلغ نحو 197.8 مليار ريال مقارنةً بنحو 249.1 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م، حيث انخفضت قيمة الصادرات النفطية بنحو 21.0 في المئة لتبلغ 150.0 مليار ريال، وانخفضت الصادرات الأخرى بنحو 19.2 في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 47.9 مليار ريال. فيما انخفضت قيمة الواردات (سيف) في الربع الاول من عام 2020م بنسبة 6.1 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2019م لتبلغ نحو 124.1 مليار ريال.

ميزان المدفوعات

5-1 الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الاول من عام 2020م مقداره 10.7 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 51.9 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م. ويعود تحقيق هذا الفائض إلى تحقيق فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 47.8 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 78.2 مليار في الربع المقابل من عام 2019م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 84.4 مليار ريال بالرغم من انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 20.7 في المئة لتبلغ 197.9 مليار ريال مقارنةً بحوالي 249.4 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م، وانخفضت الواردات السلعية (فوب) بنسبة 4.6 في المئة لتبلغ 113.4 مليار ريال مقارنة بنحو 118.9 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م. كما تحسن عجز حساب الخدمات من 52.2 مليار ريال في الربع الاول من عام 2019م إلى 36.7 مليار ريال في الربع الاول من عام 2020م. وقد سجل صافي ميزان الدخل الأولي في الربع الاول من عام 2020م عجزا بمبلغ 3.2 مليار ريال مقارنة بفائض بحوالي 8.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وانخفض عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 3.2 في المئة ليصل إلى حوالي 33.9 مليار ريال مقابل 35.0 مليار ريال في الربع الاول من العام السابق.

5-2: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الاول من عام 2020 م تدفقًا للخارج بقيمة 1.2 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 1.6 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

5-3: الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الأول من عام 2020م ارتفاعاً بقيمة 2.1 مليار ريال، وذلك بسبب زيادة قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 8.1 مليار ريال عن قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قدرت بحوالي 6.1 مليار ريال. ارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 47.0 مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ 34.1 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ 54.4 مليار ريال، مقابل انخفاض بمبلغ 15.1 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية انخفاضاً بمبلغ 98.3 مليار ريال في الربع الاول من عام 2020م مقابل ارتفاع بمبلغ 11.1 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 97.5 مليار ريال (الناتج من انخفاض بند عملة وودائع بمبلغ 25.6 مليار ريال وانخفاض بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 72.0 مليار ريال) مقابل ارتفاع بمبلغ 28.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

سادسًا: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي

6-1 نظام سريع

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 19.8 في المئة (3,031.2 مليار ريال) لتبلغ 12,280.4 مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 11,481.3 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 788.6 مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 1,927.5 مليار ريال، بارتفاع طفيف نسبته 0.1 في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 10,342.4 مليار ريال، بانخفاض نسبته 22.7 في المئة عن الربع السابق.

6-2 مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام 2020م ما يقارب 344.5 مليون

رسم بياني رقم 5: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

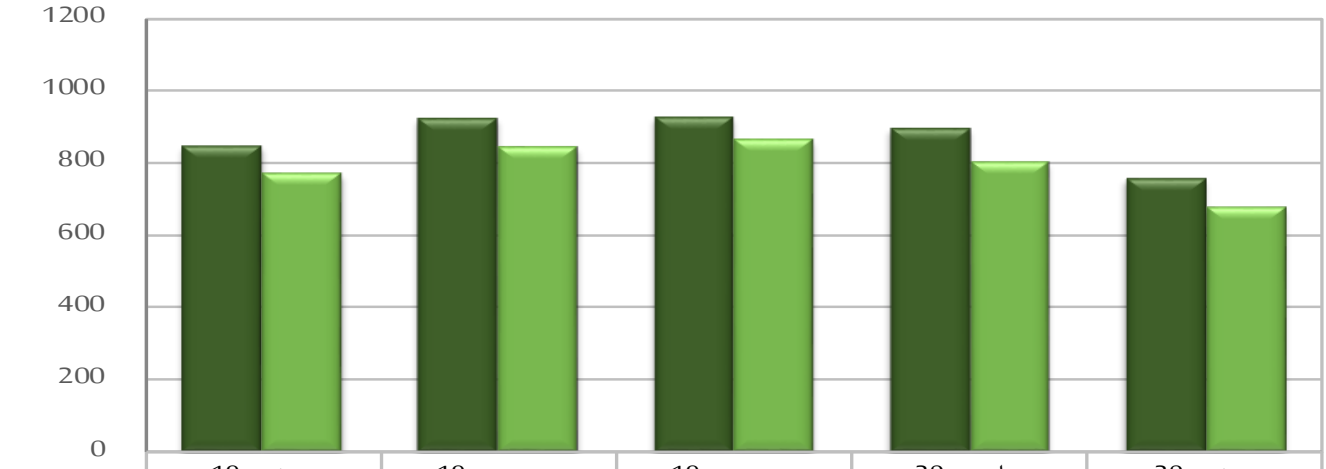

	يونيو-19	سبتمبر-19	ديسمبر-19	مارس-20	يونيو-20
مشتريات	846.2	921.8	924.2	892.3	756.8
مبيعات	767.4	842.6	863.6	801.7	673.7

عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها 134.4 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثاني من عام 2020م نحو 502.0 مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها 76.6 مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي حوالي 18.8 ألف جهاز في نهاية الربع الثاني من عام 2020م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 32.0 مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الثاني من عام 2020م حوالي 531.7 ألف جهاز.

6-3 المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثاني من عام 2020م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 386 ألف شيكًا بقيمة إجمالية بلغت 58.7 مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو 337 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 33.5 مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 49 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 25.3 مليار ريال.

سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 11.0 في المئة ليبلغ 7,224 نقطة، مقارنةً بانخفاض نسبته 22.5 في المئة في الربع السابق، وحقق انخفاضًا سنويًا نسبته 18.1 في المئة مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 41.0 في المئة ليبلغ حوالي 16.6 مليار سهم، مقارنةً بارتفاع نسبته 31.4 في المئة خلال الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبته 82.6 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2019م. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الثاني من عام 2019م بنسبة 102.4 في المئة لتبلغ نحو 552.3 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 17.4 في المئة خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 110.8 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 8.9 في المئة لتبلغ 8.2 مليار ريال مقارنةً بانخفاض بلغت نسبته 16.2 في المئة في نهاية الربع السابق، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعًا سنويًا بنسبة 295.6 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثاني من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 10.2 في المئة ليبلغ حوالي 13.4 مليون صفقة، مقارنةً بارتفاع نسبته 44.2 في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات ارتفاعًا سنويًا نسبته 99.0 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 6).

ثامنًا: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الأول من عام 2020م بنسبة 9.2 في المئة (14.8 مليار ريال) ليبلغ 174.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 16.6 في المئة (22.7 مليار ريال) في الربع السابق. في حين حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 45.9 في المئة (55.0 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي صناديق الاستثمار، يلاحظ انخفاض الأصول المحلية في الربع الأول من عام 2020م بنسبة 2.9 في المئة (3.8 مليار ريال) لتبلغ 129.6 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 17.8 في المئة (20.2 مليار ريال) في الربع السابق، وحققت الأصول المحلية ارتفاعًا سنويًا نسبته 56.1 في المئة (46.6 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الأول من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 70.1 في المئة (18.6 مليار ريال) لتبلغ 45.1 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 10.7 في المئة (2.6 مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 22.8 في المئة (8.4 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من

العـام السابـق.

وارتفع عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الأول من عام 2020م بنسبة 3.0 في المئـة (9.9 ألف مشترك) ليبلغ نحو 339.7 ألف مشترك، مقارنةً بانخفاض نسبته 1.1 في المـئة (3.6 ألف مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضًا سنويًا نسبته 4.7 في المئة (16.7 ألف مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أمّا بالنـسبة لعدد الصـناديق العاملة فقد استقر عددها عند 253 صندوق في الربع الأول من عام 2020م مقارنةً بالربع السابق.

تاسعًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني من عام 2020م

- قامت المؤسسة بإصدار تعليمات تخفيض معدل الأصول المرجحة بأوزان المخاطر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لغرض تقديم الدعم اللازم للمنشآت الصغيرة المتوسطة تطبيقًا لإصلاحات بازل (3) المتعلقة بالتعرضات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة غير المصنفة من فئة الشركات (Corporate SMEs).
- قامت المؤسسة بإصدار متطلبات الهامش للمشتقات التي لا يتم مقاصتها بشكل مركزي والهادفة إلى تخفيض المخاطر وتعزيز المقاصة المركزية.
- قامت المؤسسة بتحديث التعليمات الإلزامية عند تقديم منتج التمويل العقاري للأفراد بهدف وضع الحد الأدنى من الأحكام الذي يتعين على جهات التمويل الالتزام بها عند تقديم منتج التمويل العقاري للأفراد، للمساهمة في مساعدة العملاء على اتخاذ القرار المناسب عند طلبهم التمويل العقاري وكذلك حماية حقوق الأطراف وتعزيز سلامة قطاع التمويل العقاري.
- قامت المؤسسة بإصدار ضوابط إجراءات القيد في سجل العقود والبيانات التي يتطلبها القيد وأحكام وإجراءات إطلاع الغير على سجل العقود، استنادًا على الصلاحيات الممنوحة للمؤسسة بموجب نظام الإيجار التمويلي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/48) وتاريخ 1433/8/13هـ.
- أصدرت المؤسسة تعميمًا لخطة ترقية أجهزة نقاط البيع العاملة في المملكة إلى تقنية الجيل الرابع بهدف مواكبة تطور المواصفات الفنية القياسية بالأجهزة الطرفية التي ترتبط بشبكات الهاتف المتنقل.

رسم بياني رقم 6: مؤشر سوق الأسهم

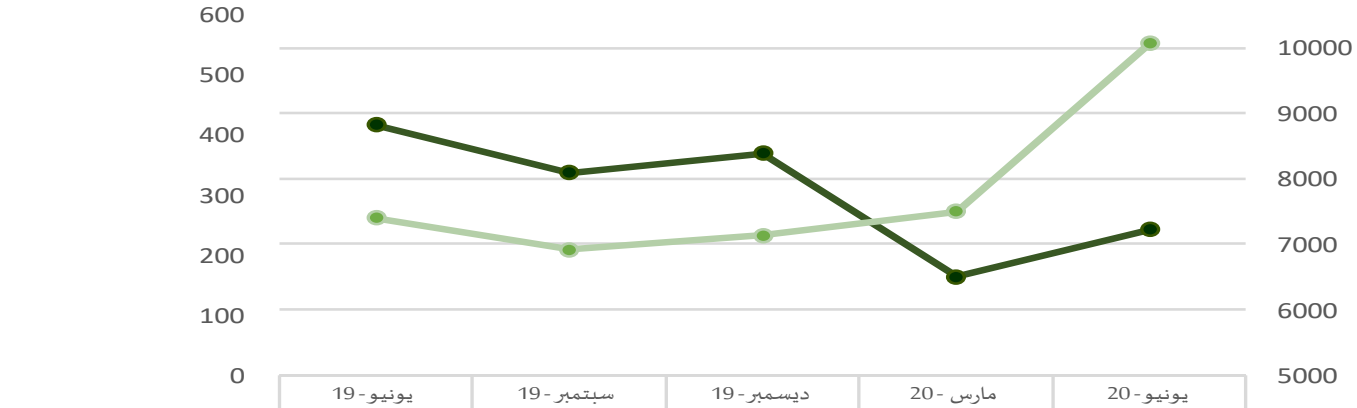

	يونيو-19	سبتمبر-19	ديسمبر-19	مارس-20	يونيو-20
مؤشر سوق الاسهم	8822	8092	8389	6505	7224
قيمة الاسهم المتداولة	262	209	233	273	552

المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية.

عاشرًا: الإجراءات والتطورات التنظيمية لمواجهة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)

- انطلاقًا من دورها في تفعيل السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، قررت مؤسسة النقد العربي السعودي في شهر يونيه 2020م ضخ مبلغ خمسين مليار ريال لتعزيز السيولة في القطاع المصرفي وتمكينه من الاستمرار في دوره في تقديم التسهيلات الائتمانية لعملائه كافة في القطاع الخاص.
- كما قامت المؤسسة بإصدار تعليمات اتاحة تمديد أوقات عمل مراكز التحويل للحد من تزاحم العملاء، مع التأكيد على الالتزام بالتقيد بالإجراءات الاحترازية اللازمة التي وضعتها وزارة الصحة.
- أصدرت المؤسسة توجيهات إضافية توضح المعالجة المحاسبية والتنظيمية لإجراءات الدعم لتخفيف آثار تفشي الفيروس وأثرها على معيار IFRS9، بالإضافة إلى المعالجة الانتقالية الإضافية لأثر المخصصات على رأس مال البنوك تبنت فيها المعايير التي أصدرتها لجنة بازل للإشراف البنكي في أبريل 2020م.
- قامت المؤسسة باتخاذ العديد من الإجراءات لدعم القطاع المصرفي والقطاع الخاص في مواجهة آثار انتشار فيروس كورونا، وتضمنت تلك الإجراءات دعمًا ماليًا واتخاذ قرارات تتعلق بالسياسة النقدية بالإضافة إلى توجيهات للقطاع المصرفي في الجوانب الصحية الاحترازية. وعلى الجانب التنظيمي، ولغرض منح القطاع المصرفي القدرة التشغيلية اللازمة للتركيز على الاستجابة لآثار انتشار الفيروس ودعم القطاعات الاقتصادية المتضررة، قامت المؤسسة بتأجيل إصدار وتطبيق عدد من التعليمات حتى وقت لاحق.

مؤسسة النقد العربي السعودي

Saudi Arabian Monetary Authority

لا إله إلا الله وحده